بعد نكبة [العام] ١٩٤٨، أتاح للكثير من الدول النفطية الاستفادة من الايدي العاملة الفلسطينية، المتعلّمة والمدرّبة، وبالتحديد في الكويت والمملكة العربية السعودية»(١٥).

ولقد فرضت هذه الظروف واقعاً جديداً وظاهرة مستفحلة في حركة الهجرة، عزّز ترسيخها توجّه شيوخ المنطقة، وبالذات شيوخ الكويت وحماسهم، لتعريب التوظيف، وبالذات عندما طغت ظاهرة نمو العمالة الآسيوية، وأصبح وجودها يهدّد الهوية العربية.

وكشفت المراسلات فيما بين مدير شركة النفط («بابكو») والمعتمد البريطاني، في العام ١٩٤٩، عن استعداد الشركة «لتوظيف ما بين ٣٠٠ الى ٥٠٠ من العمّال المهرة الفلسطينيين، بنفس شروط توظيف العمالة الهندية الماهرة»(١٦). ومع لغة العطف على النازحين الفلسطينيين من قبل الساسة البريطانيين، فان المحاذير والمخاوف البريطانية ظلّت قائمة؛ اذ أخذوا يراقبون، عن كثب، ظاهرة الهجرة الشرعية، واللاشرعية، عبر الحدود الجغرافية لبلدان الخليج، بطريقتهم الخاصة وجنباً الى جنب مع السلطات المحلية وأجهزتها الامنية، بحيث يتحكّمون في تمدّدها وتقلّصها حسب احتياجات السوق الى العمالة وقوة العمل، وحسب التوازنات السياسية في التركيبة السكانية. امّا حيال الفلسطينيين والعرب، فانهم لم يخفوا مواقفهم، فكانت واضحة وصريحة؛ اذ وجدوا في هذا النوع من التوظيف خطراً على مصالح بريطانيا، «لأن ازدياد عدد الفلسطينيين في (الكويت) سوف يؤلب الرأي العام (الكويتي) ضد السلطات البريطانية؛ وهناك ما يكفي من الفلسطينيين هنا، والذين سيكون تأثيرهم موجّهاً، بشكل مباشر، ضد السلطات البريطانية»(١٧). وفي ضوء هذا النهج، تصرّف البريطانيون في البحرين، في العام ١٩٣٧، بالطريقة والعقلية والمصالح ذاتها مع العراقيين والايرانيين العاملين في شركة «بابكو»، بالتدخّل المباشر والسافر من قبل المقيم السياسي في شؤون التوظيف، كما ذكر الدكتور باقر النجّار، مستنداً الى المراسلات بقوله: «لقد أثار المقيم السياسي، في ٢١ [نيسان] ابريل ١٩٣٧، مسألة احلال الهنود عوضاً عن الايرانيين والعراقيين العاملين في بابكو؛ وهو يعتقد بأن الكثير من الامور ' ستعود الى طبيعتها السابقة ' بمجرّد الانتهاء من اندفاعة المشاريع المؤقتة. لذا يجب الاسراع في توظيف الهنود في أماكن الايرانيين والعراقيين»(١٨). بهذه اللغة الآمرة، والمتضمّنة التعليمات والتوصيات، كانت تُسيّر السياسة البريطانية مسألة العمالة والتوظيف والهجرة والتركيبة الديمغرافية، بكل ابعادها السياسية. لقد كان عدد الفلسطينيين، في العامين ١٩٤٥ و١٩٥٠، في شركة نفط الكويت يتراوح ما بين ٩٣ ـ ٩٨ شخصاً؛ وفي قطر ١٨ شخصاً العام ١٩٤٩، و٥٣ شخصاً لعام ١٩٥١؛ بينما انعدم الوجود الفلسطيني في البحرين والسعودية، في العام ١٩٤٩. وتشير احصاءات حركة التوظيف في شركة نفط البحرين (بابكو)، من سنة ١٩٣٨ لغاية سنة ١٩٦٠، الى غياب أي ذكر للجنسية الفلسطينية. والاغرب من ذلك، ان شركة «بابكو»، حتى بعد الاستقلال، واصلت نهج التضييق وعدم توظيف العرب. فضمن احصاءات العاملين في الشركة للاعوام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦، لا نجد في خانة «عرب آخرون» غير شخص واحد فقط للعام ١٩٨٦، من مجموع العدد الاجمالي البالغ ٣٣٨٤ شخصاً؛ بينما بلغ عدد الهنود ١٨٤ شخصاً، وعدد البريطانيين ٢٥٤ شخصاً، وتمّ اغفال ذكر تحديد الجنسيات العربية تماماً(١٩). هذا التوجّه، المدروس سياسياً، واضح في بطاقات العمل الصادرة لغير البحرانيين حسب المهن الرئيسة لعام ١٩٨٦، «اذ تمّ اصدار ٢٢٢ بطاقة للجنسيات العربية الاربع (اردني، فلسطيني، سوري، لبناني)، بمعدّل ٥٥ بطاقة للجنسية العربية الواحدة، بينما تمّ اصدار ١١٨٢٨ بطاقة للهنود، و٢٤٢١ بطاقة للباكستانيين، و٨٤٢ بطاقة للبريطانيين، و٦٣٧٦ بطاقة لآسيويين آخرين، و١١٣٦ بطاقة للكوريين والتايلنديين»(٢٠). وبامكاننا المقارنة بين